رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ٣ / ٤ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ٢٦ / ٥ / ٢٠٢٤
تاريخ النشر ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٤

منهجيات التوقع وإدارة المخاطر في استراتيجية الامن القومي العراقي

Anticipation and risk management methodologies in the Iraqi national security strategy

م.م. عباس راضي رسن ابراهيم
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية
Assist. L. Abbas Radi Rasan Ibrahim

أ.د.علي فارس حميد
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية
Prof.Dr.Ali Faris Hamid

Al-Nahrain University /college of political science

Head@hewariraq.com
dr.ali@nahrainuniv.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals
https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

تعد منهجيات التوقع وادارة المخاطر من الموضوعات الجديدة التي تحضى باهتمام كبير من قبل الباحثين والمختصين في الدراسات الاستراتيجية، لما توفره من مداخل وفرضيات جديدة في صياغة استراتيجية الأمن القومي، إذ أصبحت هذه المنهجيات ذات صلة مباشرة بتقييم مخططي الاستراتيجيات لحركة المتغيرات واتصالها بمصالح الدولة من حيث الأولويات. وتزايدت أهمية هذه المنهجيات بعد أن أصبحت ذات صلة مباشرة بالتحسب لمخاطر الأمن القومي وادارتها مما منحها أولوية في استراتيجية الأمن القومي.

الكلمات المفتاحية: التوقع، إدارة المخاطر، الأمن القومي، الاستراتيجية.

Abstract

Expectation and risk management methodologies are among the new topics that receive great attention from researchers and specialists in strategic studies, because of the new approaches and hypotheses they provide in formulating the national security strategy, as these methodologies have become directly related to strategic planners' assessment of the movement of variables and their connection to the interests of the state in terms of priorities. The importance of these methodologies increased after they became directly related to anticipating and managing national security risks, which gave them priority in the national security strategy.

Keywords: Expectation, risk management, national security, strategy

المقدمة

رغم اختلاف مسار نظريات التحليل الاستراتيجي في تفسير منطق سلوكيات الدول، إلا أنها تتفق على أن البقاء يبقى هو المصلحة الحيوية التي تهدف إليها، مما يجعلها تعتمد على منهجيات ومداخل واستراتيجيات أمنية لغرض ضمان وجودها سواء تم نشر ذلك في وثيقة رسمية، أم ترجمها المسؤولون الحكوميون عبر خطاباتهم وأدائهم، وتعد منهجيات التوقع وإدارة المخاطر، عنصرًا حاسمًا في التخطيط الاستراتيجي للأمن القومي، فمن خلال توظيف التوقع الاستراتيجي، وإدارة المخاطر، يتمكن مخططو الاستراتيجيات من صياغة وتصميم استراتيجية امن قومي أكثر قدرة على تخصيص الموارد، والاستعداد للمخاطر المستقبلية المحتملة، واتخاذ التدابير الوقائية.

من الضروري ان تتضمن أية استراتيجية للأمن القومي العراقي، الحسابات المنطقية الخاضعة للتوقعات والتخطيط الاستراتيجي الذي يمكن أن يجهز العراق لمواجهتها وفقاً لما تفرضه إدارة المخاطر من تشخيص، وفي سبيل توضيح المستقبل للشعوب ورسم طموحاتهم وآمالهم سعت العديد من دول العالم، إلى بناء رؤية مستقبلية لها، عبر استخدام منهجيات التوقع وإدارة المخاطر، لأنها أدوات فعالة لمواجهة المخاطر المستقبلية، ورسم

الطريق نحو تحقيق الاهداف، وتقدير جميع الاحتمالات والاستعداد لها، في عالم بات يتسم بتغيرات فائقة السرعة.

وبناء على مما سبق سيتم تقسيم البحث من خلال اربعة مطالب وعلى النحو الاتي :-

المطلب الأول: منهجيات التوقع واستراتيجية الامن القومي العراقي

يُعد التوقع عنصرًا حاسمًا، في تطوير استراتيجية أمنية قومية شاملة للعراق؛ الذي خرج من حكم استبدادي وعقوبات اقتصادية، وصراعات وعنف مسلح، يستعرض هذا المطلب التوقعات وصياغة استراتيجية الامن القومي عن طريق تحديد المداخل والفرضيات النظرية التي تساعد في عملية بناء الاطار الذي يتوجب أن تتضمنه استراتيجية الأمن القومي.

ان دراسة المستقبل تعني "رؤية توقعية للمسارات المحتملة التي ينطوي عليها المستقبل على مختلف الصعد"، وتكمن أهمية الدراسات المستقبلية لبناء استراتيجية الأمن القومي، في ارتباطها بدعم عملية صنع القرار من قبل المؤسسات السياسية، فما توفره هذه الدراسات من قاعدة معلومات حول الاتجاهات ممكنة الحدوث في المستقبل، يسمح بتفضيل خيار واحد بين مجموعة خيارات، إضافة إلى إعادة رسم الخطط والاستراتيجيات، إن تطلب الأمر ذلك، والهدف هو اتخاذ القرار المناسب الذي يتكيف مع المناخ الاحتمالي للزمن الآتي، لهذا تراهن كثير من حكومات العالم على هذه الدراسات في صياغة استراتيجيتها عبر الاستعانة بالمؤسسات المعنية، أو إنشاء وحدات دراسية تابعة للحكومة، مثل وحدة المستقبلات الاستراتيجية Strategic Future Unit التابعة لمكتب رئيس الوزراء البريطاني[١]، أو وحدة دراسات التطلع نحو الأمام Forward Studies unit التابعة للمفوضية العليا للاتحاد الأوروبي[٢]، أو معهد الدراسات المستقبلية السويدي، والذي يقدم النصح والمشورة للحكومة في استوكهولم[٣]، كما أن وكالة الاستخبارات المركزية CIA تجري بين فترة وأخرى دراسات حول مستقبل الاتجاهات المحتملة على مستوى العالم، فتدرس هذه المؤسسات المجال الذي يعنيها مثل: مستقبل الطاقة، مستقبل انتشار الأسلحة في العالم، أو مستقبل انخفاض النمو السكاني وأثاره على الاقتصاد، ولا شك ان عملية الاستشراف الاستراتيجي بمعنى دراسة الاحتمالات المتعددة للمسارات المتوقعة التي من الممكن أن يتخذها المجتمع خلال عملية التغيير المستمرة التي يمر بها، تعود بفائدة قصوى على صانع القرار لانها ستسمح بتحديد ماهية المخاطر والفرص التي ستنطوي عليها عملية التغيير المستمرة، بحيث يمكن توظيف الفرص ويمكن تجنب المخاطر أيضاً، كما أنها تعد جوهر الدراسات المستقبلية، وفي الدول المتقدمة أصبحت دراسات المستقبل عملية ضرورية لاتخاذ القرار الاستراتيجي، وعليه فان نظرية القرار الرشيد كما معمول بها في مؤسسات صنع القرار في الدول المتقدمة تقدم سببين لأهمية اللجوء إلى منهجيات التوقع عند صياغة الاستراتيجية و اتخاذ القرار[٤]:-

الأول: ان التوقع يسمح بمعرفة المسارات المحتملة التي من الممكن أن يبلغها المجتمع خلال مرحلة التغيير المستمر التي يمر بها، فطالما أن المجتمع ليس ساكناً، اذاً سيحدد هذا التوقع ماهية المخاطر والفرص التي سينطوي عليها المستقبل.

الثاني : ان اتخاذ القرار في ظل المام نسبي بالظروف المحيطة به، مع معرفة بالنتائج التي سيترتب عليها من خلال الاستناد الى عملية الاستشراف الاستراتيجي التي حددت الفرص والتحديات الكامنة في المستقبل، سيعطي صفة الرشد لهذا القرار، اضافة الى أن اتخاذ القرار يتم من خلال المفاضلة بين مجموعة خيارات مع المقارنة للنتائج السلبية والايجابية المحتملة والمؤكدة لكل خيار، لذا فان اعداد وبناء استراتيجية الأمن القومي بالاعتماد على التوقع والاستشراف، يساعد في تقويم اتخاذ القرار واكتسابه صفة العقلانية والواقعية، وبشكل عام فان استراتيجية الأمن القومي، بعدِّها برنامج عمل للدولة لضمان الأمن من خلال مواجهة المخاطر، فإنها تقوم على معرفة توقعية واستشرافية بالمخاطر الخاصة بكل من:-

١. **مخاطر و تهديدات المصادر الحيوية؛** مثل نضوب النفط أو تقلصه أو تراجع قيمته الاقتصادية بسبب تطوير مصادر الطاقة البديلة خلال السنوات المقبلة.
٢. **مخاطر وتهديدات البيئة الاستراتيجية؛** كأن يكون هدف الاستراتيجية تطوير القطاع الزراعي من خلال الافادة من مصادر المياه المتوفرة الا أن المخاطر المستقبلية لهذا الهدف قد يتمثل في الزيادة السكانية غير المحسوبة التي تستهلك كميات من المياه كانت مخصصة في الاساس لمشاريع التطوير الزراعي.

وتعد إدارة المخاطر من المعايير المهمة التي يتم على اساسها قياس تأثير نشاطات معينة لطرف ما على المصالح الاستراتيجية للطرف الآخر، ويمكن لهذه المخاطر أن تصدر عن طرف يمثل مجموعة أفراد، أو عن دولة، وبما يؤثر سلباً على المصالح العليا للمجتمع سواء في الزمن الحاضر أم المستقبل[٥]، وتواجه أغلب دول العالم، جملة من المخاطر والتهديدات، بعضها موجود فعلياً، والاخطر منها كامن في المستقبل، لأن تحديات الحاضر، ان لم يتم معالجتها بشكل صحيح، لا بد وان تتطور بمرور الزمن.

إذاً، فمن الضروري دمج التوقعات في صياغة استراتيجية الامن القومي، فمن خلال دمج التوقعات، يستطيع العراق تطوير استراتيجية أمنية قومية شاملة واستباقية تعالج بشكل فعال المخاطر والتهديدات الناشئة وتضمن استقراره، من خلال فهم التوقعات، فمن خلالها، يكتسب صانعو الاستراتيجيات رؤى هامة حول المخاطر والفرص المحتملة التي قد تطرأ ضمن نطاق التفاعلات، فمنهجيات التوقع تسمح لصانعي القرار بتقييم احتمالية السيناريوهات المختلفة وتطوير الاستراتيجيات وفقاً لذلك.

المطلب الثاني:- استراتيجية الامن القومي العراقي ٢٠٠٧ – ٢٠١٠ (العراق أولا)

شهد عام ٢٠٠٤ تأسيس " الهيأة الوزارية للأمن القومي " وكانت مسؤولة عن تنسيق سياسات عمل الأمن الوطني العراقي بين الوزارات والمؤسسات التابعة للحكومة العراقية وضمان الأمن على المستوى الوطني، ضمت هذه اللجنة في بدايتها رئيس سلطة الائتلاف المؤقتة بول بريمر، ثم انتقلت رئاستها لاحقا إلى رئيس الوزراء العراقي حينذاك وقد تألفت هذه الهيئة حينها من خمس وزارات عراقية، هي الدفاع والداخلية والخارجية والعدل والمالية، مع مدير المخابرات والمستشار العسكري ومستشار الأمن القومي العراقي، سعت اللجنة لخلق تقييم أمني محايد لمصالح جميع العراقيين، وخلق بيئة تمكنهم من تحديد توجهاتهم السياسية المستقبلية[٦].

ومع حلول عام ٢٠٠٧، شرعت حكومة السيد نوري المالكي في صياغة إستراتيجية الأمن القومي العراقي ٢٠٠٧ – ٢٠١٠ (العراق اولا)، لتشكل أول محاولة منهجية لمواجهة التحديات الأمنية المتفاقمة وبهدف أساسي عبر عنه السيد المالكي بقوله: "**ولبناء عراق ديمقراطي اتحادي يستند إلى إستراتيجية واضحة كانت إستراتيجية الأمن القومي العراقي**" [٧] ، وتعد هذه الاستراتيجية الأولى في تاريخ العراق الحديث.

لم تكن عملية صياغة هذه الاستراتيجية يسيرة، بل واجهت جملة من التحديات والتعقيدات الداخلية والخارجية، إذ عانى العراق آنذاك من انعدام الاستقرار السياسي والأمني، وتصاعد وتيرة الصراع الطائفي، وتنامي نشاط الجماعات المسلحة، وتدخل بعض القوى الإقليمية في الشأن العراقي ناهيك عن الصعوبات الاقتصادية والمالية التي أعاقت عملية بناء قدرات المؤسسات الأمنية العراقية وترسيخ سيادة القانون.

وفي خضم هذه الظروف العصيبة، سعت استراتيجية الامن القومي الصادرة عام ٢٠٠٧ إلى رسم خطة طريق شاملة لمواجهة هذه التحديات، و ركزت الاستراتيجية على عدة محاور رئيسية، منها تعزيز قدرات القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، ومكافحة الإرهاب والنزاعات الطائفية، وإرساء دعائم المصالحة الوطنية، وتعزيز الحوكمة الرشيدة وإعادة الإعمار، بالإضافة إلى بناء علاقات إقليمية ودولية متوازنة، ومع تشكيل عدد من الحكومات العراقية المتعاقبة وتشكيل قوات الحرس الوطني العراقي مع عدد لا باس به من المؤسسات الأمنية والعسكرية، شهد العراق محاولات عديدة لصياغة رؤية إستراتيجية وطنية للأمن[٨].

تألفت استراتيجية الامن القومي العراقي ٢٠٠٧ – ٢٠١٠ (العراق أولا)، من سبعة و خمسين صفحة متضمنة عنواناً رئيساً، تمثل بشعارها الذي بدأت به "العراق أولا"، واية من القرآن الكريم، وتقديم رئاسي لرئيس الوزاراء السيد نوري المالكي وتقديم لمستشار الامن القومي د.موفق الربيعي، وأربعة مداخل: **المدخل الأول** الرؤية الوطنية العراقية والبيئة الإستراتيجية للعراق، **ومدخل ثاني** تضمن المصالح الوطنية و **مدخل ثالث** خاص بالتهديدات **ومدخل رابع** بالوسائل الإستراتيجية لتحقيق الأمن.

فيما يلي نقدّم عرضاً لهذه الاستراتيجية ونحاول التعرف إلى اتجاهاتها الأساسية ودلالات مضامينها[٩].

اولاً : المدخل الأول: واحتوى الرؤية الوطنية العراقية والبيئة الإستراتيجية للعراق، اذ استهلت الاستراتيجية بتحديد رؤية وطنية وبيئة استراتيجية للبلاد وتطلعات الشعب لبناء مجتمع:-

أ. ديمقراطي: يتمتع فيه الجميع بحقوقهم وواجباتهم تحت حكومة منتخبة.

ب. اتحادي: يحترم التنوع ويمنح كل مكوناته حقوقه المشروعة.

ج. آمن ومستقر: ينعم فيه المواطنون بالأمان والطمأنينة.

د. مزدهر: يمتلك اقتصاداً قوياً.

هـ. فاعل دولي: يسهم بفاعلية في المجتمع الدولي.

إلا أن تحقيق هذه الرؤية الوطنية لم يكن سهلا، فقد واجه العراق مجموعة من التحديات الكبيرة تم الإشارة اليها في المحور الثاني من هذا المدخل البيئة الاستراتيجية المتمثلة بالاتي:-

أ. فترة انتقالية خطيرة: كان العراق يمر بمرحلة حرجة بعد سقوط النظام السابق، مليئة بالتحديات.

ب. استقطاب طائفي: بسبب التحول السريع قامت بعض الجهات الخارجية بتوتير العلاقات بين مكونات المجتمع.

ج. بقايا النظام السابق: سعى أفراد من النظام السابق لاستعادة السلطة، ما شكل خطراً على الديمقراطية.

د. الجماعات الإرهابية: استغل الإرهابيون الفراغ الأمني لنشر فكرهم المتطرف وتهديد أمن العراق.

هـ. إرث ثقيل: خلف النظام السابق ديوناً وفساداً وتدهوراً في البنية التحتية، ما أعاق عملية إعادة الإعمار.

و. انهيار مؤسسات الدولة: أدى ضعف المؤسسات إلى صعوبة فرض الأمن ومكافحة الفساد.

لكن لم تكن كل السُّبل مسدودة، فقد امتلك العراق أيضا فرصاً مهمة منها:-

- ثروات طبيعية وبشرية هائلة؛ نفطية ومعدنية وموارد بشرية.
- التراث الثقافي، فأكدت الاستراتيجية على أهمية الاستفادة من الفرص لبناء عراق جديد آمن ومستقر[١٠].

ثانيا : المدخل الثاني : يركز هذا المدخل على أربع ركائز أساسية: هي المصالح السياسية، والمصالح الأمنية، والمصالح الاقتصادية، والمصالح الاجتماعية؛ وتتضمن كل واحدة من هذه الركائز أهدافًا توجه مسار الأمة نحو الاستقرار والازدهار.

١- المصالح السياسية وتشمل-:

أ. تعزيز السيادة الوطنية: فتحقيق الاكتفاء في المسائل الأمنية وإقامة علاقات دولية متوازنة من خلال المعاهدات والاتفاقيات، يضمن التحرر من التأثير الخارجي ويسمح للعراق برسم مساره الخاص.

ب. الفيدرالية الفعالة: إن تمكين السلطات المحلية من خلال نظام فيدرالي يعمل بشكل جيد يعزز التمثيل المتنوع والحكم الرشيد، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز الوحدة الوطنية.

ج. الحفاظ على الحقوق والحريات المدنية: إن الحفاظ على الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور والاتفاقيات الدولية أمر بالغ الأهمية لضمان مجتمع عادل ومنصف.

د. بناء علاقات إقليمية ودولية سليمة: فتعزيز العلاقات مع الدول المجاورة والمجتمع الدولي يخلق بيئة مستقرة تفضي إلى الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني.

٢- المصالح الأمنية وتشمل:-

أ- الحفاظ على الوحدة الوطنية.

ب-تأمين الأرض والشعب: وهذا يتطلب قدرات دفاعية قوية وآليات فعالة لإنفاذ القانون.

ت-حماية الأفراد والممتلكات: وهذا يستلزم مكافحة الجريمة، وتوفير البيئة الآمنة للمواطنين والمقيمين.

٣- المصالح الاقتصادية وتشمل:-

أ- تنويع الاقتصاد.

ب-الاستثمار في الموارد البشرية.

ت-رفع مستوى المعيشة.

٤- المصالح المجتمعية وتشمل:-

أ- التعليم والصحة العامة وحماية البيئة: ويتطلب هذا توسيع القدرة على الوصول إلى التعليم الجيد، والرعاية الصحية، والصرف الصحي، مع الحفاظ أيضا على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

ب-تعزيز المجتمع المدني: ما يعزز المؤسسات الديمقراطية ويعزز مشاركة المواطنين.

ت-تنمية روح المواطنة: ما يتطلب تعزيز التسامح والاحترام المتبادل والمشاركة النشطة في الحياة المدنية(١١).

ثالثاً: المدخل الثالث : تطرقت استراتيجية الأمن القومي العراقية في هذا المدخل للتهديدات مجموعة متعددة الأوجه من التهديدات التي تواجه البلاد والتي يتطلب كل منها اهتماما يقظا واتخاذ تدابير استباقية، والتي تُعد الإرهاب والتمرد من أخطرها لما لها من آثار سلبية على مؤسسات الدولة والعملية السياسية، إلى جانب الفساد الذي يُبطئ التقدم السياسي والأمني والاقتصادي. كما تمثل الجريمة المنظمة تهديداً للأمن القومي نظراً لارتباطها ببيئة نمو الإرهاب. وفي السياق ذاته، تواجه البلاد تدخلات إقليمية ودولية تساند الجماعات الإرهابية العابرة للحدود، وتنتشر التشكيلات شبه العسكرية وعصابات الجريمة المنظمة مما يهدد أمن المواطنين، هذا بالإضافة إلى تهديد العودة إلى الديكتاتورية والفكر المتطرف الذي يركز السلطات وينتهك الديمقراطية.

كما تؤدي الانتماءات الطائفية والعرقية إلى زرع بذور الفتنة وإثارة الصراعات الطائفية التي تستغلها الجماعات الإرهابية، ويُعد تهجير السكان وتشتيت الأسر نتيجة سياسات النظام السابق وممارسات الجماعات الإرهابية تهديداً خطيراً قد تستمر تبعاته لسنوات، كما تدرك الحكومة العراقية أن البطالة تمثل عامل جذب رئيسي للإرهابيين والمجرمين، أخيراً، يُشكل انخفاض مناسيب مياه نهري دجلة والفرات نتيجة إنشاء السدود في تركيا وسوريا تهديداً بيئياً وغذائياً ومناخياً خطيراً على العراق(١٢).

رابعا : المدخل الرابع

الوسائل الإستراتيجية لتحقيق الأمن وهي عديدة، لكنها مندرجة تحت خمسة محاور رئيسة:-

١- **المجال السياسي:** تتناول استراتيجية الأمن القومي العراقية الوسائل الاستراتيجية لمواجهة التهديدات على الصعيد السياسي ويقسم الى قسمين :-

القسم الأول: المجال السياسي العام، ومن أبرز وسائله: مشروع المصالحة الوطنية الشامل لإشراك جميع الأطراف في العملية السياسية، وكذلك مراجعة بعض مواد الدستور محل الخلاف، كما تسعى الحكومة لتعزيز سيادة القانون من خلال إصلاح النظام القضائي وتطوير أداء أجهزة إنفاذ القانون.

وفيما يتعلق بالجانب الأمني، تسعى الحكومة بالتعاون مع القوات متعددة الجنسيات لتسريع نقل المسؤولية الأمنية للسلطات المدنية العراقية في جميع المحافظات بحسب الظروف المناسبة، تمهيداً لانسحاب هذه القوات بالكامل مع تقليص متطلبات وجودها لأغراض التدريب والدعم، وعلى المستوى الدولي، تسعى الحكومة لبناء علاقات إقليمية ودولية إيجابية تقوم على التعاون المشترك واحترام السيادة الوطنية، بالإضافة إلى الالتزام بالاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، كما تدرك الحكومة أهمية إبرام اتفاقيات أمنية ثنائية ومتعددة الأطراف مع الدول المجاورة لمواجهة التهديدات العابرة للحدود(١٣).

القسم الثاني: المجال السياسي الاجتماعي: – عدة وسائل استراتيجية لمواجهة التحديات الأمنية، من بينها: اعتماد المعايير الدولية داخل النظام القضائي الوطني، ودمج ثقافة حقوق الإنسان ضمن المناهج التعليمية، فضلاً عن إنشاء هيئة وطنية معنية بحقوق الإنسان وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني.

كما تشدد الاستراتيجية على أهمية مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في تصميم وتنفيذ ومراقبة برامج الإصلاح وإعادة الإعمار، بالإضافة إلى إشراك رأس المال المجتمعي العراقي في عملية التنمية، ومن الأولويات أيضًا إعداد مشروع قانون للعفو العام بما يتوافق مع المعايير الدولية، إلى جانب دعم البرامج الرياضية للشباب وتبني برامج خاصة للمرأة والطفل(١٤).

٢- المجال الأمني : -

تتناول الاستراتيجية على الصعيد الأمني عدة وسائل استراتيجية لمواجهة التحديات، منها تطوير القوات الأمنية العراقية بما يتناسب مع طبيعة التهديدات، وتحقيق السيطرة المدنية على مؤسسات الأمن والاستخبارات، كما تسعى الاستراتيجية لإكمال نقل السيطرة التشغيلية على أفواج الجيش العراقي من القوات متعددة الجنسيات إلى الحكومة العراقية، بالإضافة إلى تطوير نظام القيادة والسيطرة المتكامل لتعزيز سيطرة الدولة، وتشدد الاستراتيجية على أهمية بناء القدرات الأمنية الذاتية في مجالات عدة منها مكافحة الإرهاب وحماية الحدود، هذا بالإضافة إلى ضرورة إصلاح ودعم النظام القضائي ومؤسسات الإصلاحية بما يتماشى مع المعايير الدولية ويسعى هذا النهج متعدد الأوجه إلى معالجة التهديدات الأمنية المباشرة مع إرساء الأساس لجهاز أمني مكتفي ذاتياً ومسؤول ويحترم الحقوق، ومن خلال إشراك المواطنين بشكل فعال، وتعزيز التعاون الإقليمي، والحفاظ على سيادة القانون(١٥).

ثالثا :- المجال الاقتصادي

في الجوانب الاقتصادية لاستراتيجية الأمن القومي العراقي، تحدد نهجًا متعدد الجوانب لمعالجة التحديات الملحة وتعزيز الأمن القومي:

الأهداف الأساسية:

أ. تنويع الاقتصاد: تقليل الاعتماد على النفط وبناء قطاع خاص قوي.

ب. مكافحة الفساد وتعزيز الحكم الرشيد: ضمان الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد.

ج. جذب الاستثمار الأجنبي وخلق بيئة تنافسية: تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

د. تحسين مستويات المعيشة والرعاية الاجتماعية: توفير الخدمات الأساسية ودعم الفئات السكانية الضعيفة.

ويمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال الاستراتيجيات التالية :

أ. التحول إلى السوق الحر: خلق بيئة مواتية للاستثمار المحلي والأجنبي في مختلف القطاعات، بما في ذلك الطاقة والزراعة.

ب. تمكين القطاع الخاص: تشجيع نموه وضمان المنافسة العادلة، على النحو المنصوص عليه في الدستور العراقي.

ج. مكافحة الفساد: تنفيذ سياسات قوية وتدابير للشفافية وأنظمة لمراقبة الأداء للحد من الفساد المالي والإداري.

د. إدارة الموارد النفطية بشكل مستدام: إنشاء حساب نفطي موحد، وسن قانون شامل للنفط والغاز، وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

هـ. جذب الاستثمارات الأجنبية: إنشاء إطار قانوني وتنظيمي مشجع لجذب الشراكات الدولية.

و. توحيد نظام الميزانية: تنفيذ حساب خزانة واحد وضمان الشفافية في تخصيص الميزانية والإنفاق.

ز. إدارة الديون وطلب المساعدات الدولية: العمل على تخفيض الديون وإلغاء التعويضات وتأمين الدعم الدولي.

ح. تطوير قطاع زراعي مزدهر: التركيز على الأمن الغذائي وحماية البيئة ودعم المنتجين وبرامج التمويل.

ط. تعزيز الخدمات الأساسية: تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم لرفع مستويات المعيشة.

ي. تعزيز الحماية الاجتماعية: توسيع شبكات الضمان الاجتماعي لدعم الفئات الضعيفة.

ك. تعويض ضحايا العنف: تنفيذ قوانين وبرامج فعالة لتوفير العدالة والدعم لضحايا الإرهاب والعنف السياسي.

ل. الحد من البطالة والفقر: خلق فرص العمل ومعالجة عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

ومن خلال معالجة هذه التحديات الاقتصادية، تهدف استراتيجية الأمن القومي العراقي إلى خلق مستقبل أكثر استقراراً وأمناً وازدهاراً لمواطنيه من خلال تنويع الاقتصاد، وجذب الاستثمار، وتعزيز الحكم الرشيد، تستطيع البلاد أن تقلل من تعرضها للتهديدات الخارجية وعدم الاستقرار الداخلي، وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحسين مستويات المعيشة والرعاية الاجتماعية يمكن أن يعزز المزيد من التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية[١٦].

رابعا :- المجال المعلوماتي

تتضمن الاستراتيجية على الصعيد الإعلامي عدة وسائل استراتيجية لمواجهة التحديات، من بينها: إنشاء نظام لتوفير المعلومات الدقيقة وتسليمها في الوقت المناسب لدعم المصالح الوطنية، وإدارة العمليات الإعلامية للتأثير على الجمهور المتلقي، كما تشدد الاستراتيجية على أهمية إطلاق برنامج الحكومة الإلكترونية لربط المواطنين بالحكومة وتقديم الخدمات بكفاءة، ومن الأولويات أيضاً إصدار قانون يكفل حرية الصحافة والتعبير بكافة الوسائل دون المساس بالنظام العام، بالإضافة إلى وضع سياسة إعلامية وطنية تعزز المصالح الوطنية وتواجه الإعلام المحرض على العنف والإرهاب[١٧].

وفي ختام هذا المطلب لاحظنا ان استراتيجية الأمن الوطني العراقي للأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٠ قدمت رؤية واضحة لمواجهة التهديدات والتحديات الداخلية والخارجية مع التركيز على المصالحة السياسية، وإصلاح قطاع الأمن، والتنمية الاقتصادية، وتوفير الخدمات. وتهدف بذلك إلى تحقيق الوحدة الوطنية، وتأكيد السيادة، وبناء علاقات إقليمية ودولية متوازنة، ومكافحة الإرهاب والفساد، واستثمار الموارد بالشكل الأمثل، وإصلاح مؤسسات

القطاع العام، وتحسين مستويات المعيشة، وينبع تبني هذه الاستراتيجية من إدراك أن إرساء الأمن والاستقرار أمر بالغ الأهمية لتمكين العراق من التحول نحو ديمقراطية مزدهرة، بشكل عام، تعكس الاستراتيجية مخططًا وطنيًا تطلعيًا لتعزيز المصالح الاستراتيجية للعراق.

المطلب الثالث :- استراتيجية الامن الوطني ٢٠١٤

تمثل استراتيجية الأمن الوطني العراقي الصادرة عام ٢٠١٤، ثاني استراتيجية امنية تمت صياغتها في تاريخ العراق المعاصر، وقد تم إعدادها في مجلس الأمن الوطني العراقي، وسط ظروف داخلية وخارجية بالغة الصعوبة اذ رافق كتابتها احتلال تنظيم داعش لمساحات واسعة من الأراضي العراقية، بالإضافة إلى الصعوبات الاقتصادية والمالية التي أعاقت تطوير القطاع الأمني، فلم تكن صياغة هذه الوثيقة الاستراتيجية بالمهمة السهلة، ومع ذلك، وفي مواجهة هذه الشدائد، هدفت استراتيجية ٢٠١٤ إلى رسم خارطة طريق شاملة لمواجهة هذه التحديات بشكل مباشر.

يتعمق هذا المطلب في مضمون استراتيجية الأمن الوطني العراقي الصادرة عام ٢٠١٤، مع القاء الضوء على مبادئها الأساسية وأهدافها الرئيسة وتداعياتها وهي تسعى إلى تقديم تحليل للمكونات الأساسية للاستراتيجية والأساس المنطقي وراء صياغتها.

تضمنت استراتيجية الأمن الوطني ٢٠١٤ ٨٨ صفحة متضمنة عنوان رئيس بدون شعار او تقديم رئاسي لرئيس الوزراء، بالإضافة الى مقدمة وخلاصة و ثلاثة مداخل رئيسية، وقد حدد **المدخل الأول** المرتكزات الأساسية التي بنيت عليها الاستراتيجية، بينما تناول **المدخل الثاني** تحديد المخاطر والتهديدات التي تواجه الأمة. أما **المدخل الثالث** فقد عرض السياسات اللازمة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية المبينة في الإستراتيجية. علاوة على ذلك، تضمنت الوثيقة أربعة ملاحق توفر معلومات وسياقًا إضافيًا وسنحاول تقديم لمحة عامة عن استراتيجية الأمن الوطني العراقي، واستكشاف موضوعاتها الأساسية وتسليط الضوء على اتجاهاتها الرئيسية[١٨].

اولاً : المدخل الأول

تناول المدخل الاول لاستراتيجية الأمن الوطني المرتكزات الأساسية للاستراتيجية، حيث بدأت بتحديد البيئة الاستراتيجية المعقدة التي يواجهها الأمن القومي العراقي و الرؤية المستقبلية نحو عراق آمن ومستقر يعيش فيه العراقيون بأمان ورخاء، كما ناقشت الاستراتيجية المصالح الحيوية للعراق التي تتمثل في السيادة والوحدة والنظام الديمقراطي الاتحادي، وكفاءة المؤسسات، والاقتصاد القومي المتنوع، إلى جانب أمن الموارد المائية والطبيعية والبنى التحتية، وتحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

بالإضافة الى ذلك حددت الاستراتيجية أهدافاً استراتيجية لمختلف القطاعات منها المؤسسة الامنية الدفاعية، والسياسة الداخلية والخارجية، والثقافية والاجتماعية، إلى جانب الأهداف الاقتصادية والإدارية، وأمن المعلومات والاتصالات، فضلاً عن أهداف إدارة الموارد الطبيعية والطاقة.

وترتكز استراتيجية الأمن الوطني على ثلاث ركائز أساسية: أولاً، البيئة الاستراتيجية المعقدة التي تحيط بالعراق، اذ تتطلب التهديدات الداخلية والخارجية بصيرة استراتيجية. ثانياً، تتصور الاستراتيجية "عراقاً آمناً ومستقراً" . منارة للرخاء والوحدة في ظل نظام ديمقراطي فيدرالي يدعم حقوق الإنسان والتنوع الثقافي، وهذه الرؤية

بمثابة أمل في ظل البيئة الامنية السيئة، وتحدد الاستراتيجية مصالح وطنية حيوية تشكل حجر الزاوية لأمن العراق، وتشمل هذه السيادة، والسلامة الإقليمية، والنظام الديمقراطي القوي، والمؤسسات الفعالة، والاقتصاد المتنوع، والإدارة المستدامة للموارد، والاستقرار الإقليمي والعالمي، والعلاقات الدولية الإيجابية. وتحدد هذه المصالح المشهد الاستراتيجي الذي يسعى العراق من خلاله إلى تأمين مستقبله.

وتقوم استراتيجية الأمن الوطني بترجمة هذه المصالح الحيوية إلى أهداف قابلة للتنفيذ في مختلف القطاعات، وتعطي الأهداف الأمنية والدفاعية الأولوية لهزيمة داعش، واستعادة الحياة الطبيعية في المناطق المحررة، ومنع الإرهاب، وردع العدوان الخارجي، وإعلاء حقوق الإنسان. تركز أهداف السياسة المحلية على الاستقرار السياسي والاجتماعي، وبناء المؤسسات الديمقراطية، وتعزيز الوحدة الوطنية، ومعالجة النزوح، وإعادة بناء المناطق المحررة، وتحديد علاقات واضحة بين الحكومات الفيدرالية والمحلية.

تسعى أهداف السياسة الخارجية إلى إقامة علاقات قوية ومستقرة مع الشركاء الإقليميين والعالميين، وحل النزاعات الحدودية، وتأمين حقوق المياه العادلة، واحترام السيادة. ومن الناحية الثقافية، تؤكد الاستراتيجية على تعزيز الهوية الوطنية، والعدالة الاجتماعية، ونظام تعليمي قوي، ومن الناحية الاقتصادية، تهدف إلى التحول نحو اقتصاد السوق المتنوع، ومكافحة الفساد، وتشجيع الاستثمار، وتحسين مستويات المعيشة. وأخيرا، تعطي الأهداف المعلوماتية والبيئية الأولوية للأمن السيبراني، وتطوير البنية التحتية للاتصالات، وإدارة الموارد بشكل مستدام[١٩].

ثانيا : المدخل الثاني

ويحدد المخاطر والتهديدات التي تلوح في الأفق، ويكشف هذا التحليل عن نقاط الضعف التي تهدد استقرار العراق ويمهد الطريق لجهود التخفيف الاستراتيجية. اذ صنفت المخاطر إلى ثلاثة مستويات، يتطلب كل منها خطط عمل مخصصة:-

المستوى الأول: ويشمل المخاطر المباشرة التي تتطلب معالجة عاجلة وتشمل: الإرهاب، الفساد، عدم الاستقرار السياسي، ضعف الهوية الوطنية والتخندق الطائفي والقومي، الاقتصاد الريعي وانخفاض أسعار النفط.

المستوى الثاني: ويشمل المخاطر المعتدلة التي تتطلب خطط عمل متوسطة المدى؛ تتطلب بذل جهود متضافرة لمنع تصاعدها إلى مخاطر أكثر خطورة وهي الجريمة المنظمة بكافة صورها، ضعف التعليم، شحة المياه، الامن السيبراني، الصحة العامة والبيئة، امن الطاقة، الالغام والمقذوفات الحربية غير المنفلقة، انتشار اسلحة الدمار الشامل على المستوى الإقليمي، انتشار الاسلحة الصغيرة والخفيفة.

المستوى الثالث: ويتضمن مخاطر طويلة الأجل ومنخفضة الاحتمال، مثل قضايا الحدود التي لم يتم حلها، والهجمات التقليدية المحتملة، والحدود الإدارية التي لم يتم حلها، والكوارث الطبيعية.

التهديدات

وبعيداً عن المخاطر المباشرة، تعترف استراتيجية الأمن القومي بوجود "تهديدات" يمكن أن تتحول إلى مخاطر خطيرة إذا تركت دون رادع وتنقسم الى: -

أ. النـزوح

ب. هشاشة النسيج الأجتماعي.

ج. التهديدات على الفئات الهشة والنوع الأجتماعي.

د. التهديدات الأخرى العابرة للحدود.

ومن خلال التحديد الدقيق للمخاطر والتهديدات وترتيب أولوياتها حاول صانعو استراتيجية الأمن الوطني تزويد صناع القرار بفهم واضح للتحديات التي تواجه العراق لتطوير استراتيجيات فعالة لحماية أمن البلاد والتنقل في المشهد الأمني المعقد[٢٠].

ثالثا : المدخل الثالث: ويكشف عن خارطة طريق لتحقيق الاهداف الاستراتيجية، وتناول سبعة سياسات رئيسة:

١. **سياسة الامن والدفاع وتتضمن:** إصلاح وتعزيز الأجهزة الأمنية، ويشمل ذلك تعزيز الوحدات القتالية، وتجديد أجهزة الاستخبارات، وتحسين الأمن الداخلي، ودمج قوات الحشد الشعبي.

٢. **سياسة الاستقرار الداخلي : أدركت** استراتيجية الأمن الوطني أهمية التماسك الاجتماعي فقد خصصت مجالا سياسياً لتعزيز الاستقرار الداخلي ومعالجة قضايا مثل الانقسامات الطائفية.

٣. **السياسة الخارجية:** ويشير هذا التوجه الخارجي إلى اعتراف العراق بترابطه مع العالم ورغبته في تعزيز الاستقرار الإقليمي.

٤. **السياسة الثقافية والاجتماعية** :- وتعطي هذه السياسة الأولوية لتعزيز الهوية الوطنية،

٥. **السياسة الاقتصادية والادارية:** وتستهدف اقتصاداً متنوعاً ومستداماً، وتؤكد على إدراك الاستراتيجية بأن الرفاه يشكل عنصراً حيوياً في الأمن.

٦. **سياسة المعلومات والاتصالات(الامن السبراني)** :- تعترف سياسة المعلومات والاتصالات (الأمن السيبراني) بالأهمية المتزايدة للمجال الرقمي، ومن خلال إعطاء الأولوية لأمنها، تُظهر الاستراتيجية وعيها بالتهديدات المتطورة والتزامها بالتكيف مع المشهد المتغير.

٧. **سياسة الطاقة والموارد الطبيعية:** تؤكد هذه السياسة على الإدارة المسؤولة للأصول الحيوية مثل المياه والنفط[٢١].

يتضح مما سبق ان استراتيجية الامن الوطني رسمت مجالات السياسة السبعة مع إعطاء صورة شاملة لكيفية عزم العراق تحقيق أهدافه الأمنية من خلال معالجة المخاوف الأمنية التقليدية وتعزيز الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والرقمية، وتحدد الاستراتيجية نهجًا متعدد الأوجه لبناء مستقبل مستقر ومزدهر للأمة.

المطلب الرابع:- رؤية تحليلية مقارنة في وثائق استراتيجيتي الامن العراقيتين

كما اسلفنا فقد صدرت استراتيجيتان للأمن القومي العراقي؛ الأولى (استراتيجية الامن القومي العراقي ٢٠٠٧ – ٢٠١١) الصادرة عام ٢٠٠٧ م والثانية (استراتيجية الامن الوطني) الصادرة عام ٢٠١٤ م، لتشكلان محطّتين بارزتين تستوجبان الفحص والتحليل، وتتكامل وثائق هاتين الاستراتيجيتين مع بعضها، لتحدد، في مجملها، توجهات وأولويات الحكومة، والمبادئ والأهداف التي تحكمها، وكذلك التهديدات والتحديات التي تواجه الأمن القومي، والرؤية العراقية لمواجهتها والتغلب عليها، شكل العراق حالة خاصة من رؤيته للأمن القومي.

بعد أن استعرضنا في المطالب السابقة محتوى الاستراتيجيتين، وتميزها في كون العراق الهدف والغاية لهما، بالإضافة الى كونهما خطوة إيجابية في صياغة رؤية وطنية استراتيجية للأمن، كما انهما اهتمتا بمعالجة الأمن

القومي بمفهومه المعاصر الشامل الذي يجمع كل أبعاده، بمعنى أنها تمثل الخطة الشاملة للدولة، وقد وضعت الاستراتيجيتان من قبل مختصين في المجالات المختلفة، بهدف إدارة الدولة وتحقيق أهدافها الأمنية والاستقرار من خلال الاستثمار الأمثل لمواردها الطبيعية والبشرية، ويتجلى ذلك في شمولها لأهداف وطنية عليا، ولم تحدد، كلا الاستراتيجيتين، نقاط الضعف فقط، بل وضعتا الحلول وآليات ووسائل تجاوزها، ومثلما التشخيص واقعي وحقيقي كان هناك حرص من القائمين على صياغة الاستراتيجية على ان تكون الحلول وآليات المعالجة واقعية.

لكن لا يعني خوض العراق في تجربة صياغة استراتيجية أمن قومي وفق معايير جيدة، أنها مكتملة الشروط، فمن الطبيعي أن تبدأ الاشياء وفقاً للبيئة وتتغير وفقاً للمتغيرات في تلك البيئة، والبداية عادة ما تلازمها مشكلات، وهذا ينطبق على استراتيجيات الأمن، فهذه تعتبر من أوائل التجارب الاستراتيجية بهذا الحجم، ويجب أن يرافق هذا الجهد غير المسبوق بعض الملاحظات، فقد وردت على شكل تناقضات في كلتا الوثيقتين التي نرى من المهم الإشارة إليها من أجل تجاوزها في صياغة الاستراتيجيات المستقبلية ، وقد تم عرض هذه الملاحظات امام انظار مستشار الامن القومي السيد قاسم الاعرجي وقد وعدنا في النظر والاخذ بما هو ملائم في إعداد المسودة الجديدة لاستراتيجية الأمن القومي العراقي للسنوات ٢٠٢٤. ٢٠٢٨ [٢٢]، واهم هذه الملاحظات هي:-

ان استراتيجية عام ٢٠٠٧ جاءت بعنوان استراتيجية الامن القومي العراقي ٢٠٠٧ – ٢٠١٠ (العراق أولا)، اما استراتيجية الامن القومي الصادرة ٢٠١٤، فقد جاءت بعنوان استراتيجية الامن الوطني وقد فرق بعض الباحثين بين مصطلحي الامن القومي والامن الوطني على اعتبار إنّ الوطنية ترتبط بالأرض، في حين تعني القومية ارتباط الفرد بمجموعة من الناس ضمن الأمة، فمفهوم "الأمن الوطني Homeland Security في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، هناك تمييز واضح بين الأمن القومي والأمن الوطني، فوزارة الأمن الوطني Department of Homeland Security والمعروفة اختصاراً بـ DHS تعنى بشؤون مكافحة الإرهاب وحماية البنى التحتية للولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الكوارث الطبيعية داخل حدود الولايات المتحدة فقط ، بينما يختص مجلس الأمن القومي الأمريكي National Security Council والمعروف اختصاراً بـ NSC بإدارة المصالح الأمريكية داخل الولايات المتحدة وخارجها، كما تختص وكالة الأمن القومي National Security Agency والمعروفة اختصاراً بـ NSA بتنظيم أمن الاتصالات داخل الولايات المتحدة وخارجها، وهذا يعني أن الأمن الوطني جزء من الأمن القومي للدولة، ذلك لأن الأمن الوطني يُعنى بشؤون الأمن داخل حدود الوطن، بينما تتجاوز حدود الأمن القومي حدود الوطن.

١. رغم اتساع رقعة أهداف الاستراتيجيتين، إلا أن إعلانها دون ضمان القدرة أو إمكانية تحقيقها قد يولد لدى المواطن تصوراً سلبياً عن أداء السلطة، وقد يُخفي نجاحاتها، لا سيما على الصعيدين الأمني والسياسي، وراء وعود قد يراها غير واقعية، إذ تتضمن الاستراتيجية أهدافاً يصعب تحقيقها بسهولة وسرعة، خاصة تلك المتعلقة بالقضايا الفكرية التي لا يعتمد نجاحها على جهود الحكومة وحسب، بل يتطلب تضافر جهودها مع المواطن، فضلاً عن اخرى تتعلق بدول اخرى وتتطلب دعمها، لا سيما قضية المياه.

٢.استهلت استراتيجية الأمن القومي ٢٠٠٧-٢٠١٠ (العراق أولاً) بإطار زمني محدد – أربع سنوات – إدراكاً منها للتحديات الأمنية والسياسية المحيطة بصياغتها وقد تركزت جهودها على معالجة هذين الملفين،

ووضعت حلولاً منطقية لهما، إلا أن هذه الحلول لم تشمل المجالات الخدمية والاقتصادية والاجتماعية بالقدر نفسه، فبدا المشهد غير متكامل وفقاً لما يفرضه الواقع من ظروف ومرتكزات ضرورية لما ينجز، أما استراتيجية عام ٢٠١٤ فقد خلت من تحديد إطار زمني، ما يثير تساؤلات حول جدوى اعتماد نهج مفتوح زمنياً، وسط تحديات جسيمة ومستعجلة.

٣. عدم علنية استراتيجية الأمن الوطني الصادرة عام ٢٠١٤ على غرار استراتيجيات الامن القومي في بلدان عدة، فاستراتيجية الأمن الوطني العراقية لعام ٢٠١٤ غير منشورة في أرشيف مستشارية الامن القومي، او أي موقع حكومي، او على الشبكة العالمية للأنترنت، فنشر الاستراتيجيات من شانه ان يطمئن الدول الاخرى، خصوصاً تلك التي لديها تفاعل يومي او مستمر مع العراق.

٤. يظل غياب مصادقة مجلس النواب على الاستراتيجية، أحد أبرز عوائق تنفيذها.

٥. حصر مفهوم المصالح الامنية ضمن المدخل الثاني في استراتيجية الأمن الوطني العراقية ٢٠٠٧-٢٠١٠ (العراق أولاً) على حفظ الوحدة الوطنية، وتأمين الأرض والشعب، وحماية الأفراد والممتلكات – وكما ورد في الفصل الأول من دراستنا – فقد شهد مفهوم الأمن تطوراً ملحوظاً، ليشمل مجالات أوسع تتجاوز البعد العسكري التقليدي.

٦. غياب المبادئ التي تحكم استراتيجية الأمن الوطني العراقي عقبةً رئيسة أمام تحقيق أهدافها المرجوة ففي ظلّ المتغيرات المتسارعة التي تشهدها بيئة العراق الاستراتيجية، يصبح من الضروري بلورة المبادئ المؤسسة لهذه الاستراتيجية.

٧. تشكل استراتيجيات الأمن القومي الركيزة الأساسية للدول، إذ ترسم ملامح حمايتها لمصالحها وسط تعقيدات البيئة الاستراتيجية، وتسعى أغلب الدول لتعزيز شرعية ومفعول هذه الاستراتيجيات عبر سنّ قانون ينظم آلية إعدادها ومصادقتها وتنفيذها، غير أن العراق يفتقد لمثل هذا القانون، يجدر بنا الإشارة إلى المادة ١١٠ ثانياً من الدستور العراقي (٢٠٠٥)، التي تمنح السلطة الاتحادية صلاحية حصرية لتحديد السياسات الامنية[٢٣]، بيد أنّ الدستور نفسه لم يفرض وجود إستراتيجية مكتوبة، ما يفتح الباب أمام تساؤلاتٍ مهمة فهي لا تنصّ على وضع **إستراتيجية الأمن القومي** وإنّما تنصّ على: وضع (سياسة الامن الوطني) وتنفيذها، وهناك فرق كبير بين مصطلحي (السياسة) و (الإستراتيجية)، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، النص الدستوري في هذه الفقرة، لم يذكر عبارة (الأمن القومي العراقي) إطلاقاً، وإنّما ذكر (الأمن الوطني)[٢٤].

٨. رغم صدور استراتيجية الأمن القومي العراقي الأولى عام ٢٠٠٧، إلا أنها لم تتطرق بشكل مباشر إلى المخاطر، ولم تتضمن أي توقع لها، وهذا نقص في الاستعداد لمواجهة الأخطار، أما استراتيجية الأمن الوطني لعام ٢٠١٤، فقد شكلت نقلة نوعية بتقسيمها لمخاطر وتهديدات الأمن الوطني بشكل مُفصل، إلا أنها افتقرت إلى توضيح منهجية التصنيف أو الاعتماد على أطر أكاديمية[٢٥].

٩. تتطلب صياغة استراتيجية الامن القومي مقاربةً متكاملة تجمع الأبعاد كافة، ويجب أن تتشابك ثلاثة افعال لتحقيقها هي: الوقاية، ثم الحماية، ثم المعالجة، كل ذلك ضمن إطار زمني يجمع المدى القصير والمتوسط مع النظر إلى المستقبل البعيد.

١٠.افتقدت صياغة استراتيجيات الأمن القومي العراقية، مقارنة بنظيراتها في جنوب أفريقيا واستراليا مثلاً، إلى إشراك واسع لمختلف قطاعات المجتمع.

يواجه مفهوم الأمن القومي العراقي تحدياً محورياً يتمثل في غياب "المنظور التوقعي" خلال صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية. بمعنى آخر، لم تستند هذه الاستراتيجيات إلى مقاربة استباقية تدرس وتحلل المخاطر المستقبلية المحتملة وتضع خططاً استباقية للتعامل معها، بل اتسمت غالباً بنهجٍ تفاعلي يعتمد على منطق "الفعل ورد الفعل" أو الاستجابة للأحداث الراهنة يُعدّ هذا القصور أحد أبرز نقاط الضعف في الاستراتيجيات العراقية، إذ يحصرها في معالجة التحديات الحالية دون القدرة على مواجهة التحولات والتهديدات المستقبلية الناشئة. ولعل أبرز مثال على ذلك انخفاض الاهتمام بتحليل ومواجهة المخاطر غير التقليدية مثل التغيرات المناخية والأمن السيبراني، والتي من المتوقع أن تتفاقم تأثيرها في المدى المتوسط والطويل.

للتغلب على هذا التحدي، لا بد من:

أ. إدراج دراسة المخاطر المستقبلية ضمن صلب عملية إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الأمنية الوطنية.

ب. تطوير سيناريوهات مختلفة للمستقبل الأمني في العراق، وتقييم الاحتمالات والتداعيات لكل منها.

ج. الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة في تحليل المخاطر المستقبلية وتطوير نماذج محاكاة تساعد على اتخاذ القرارات الاستراتيجية المناسبة.

د. تعزيز التعاون والتنسيق مع المجتمع الدولي في هذا السياق.

وفي الختام انوه انه لا يهدف هذا المبحث إلى تقديم تقييم شامل للاستراتيجيات الأمنية القومية العراقية السابقة ولا التقليل من شأنها، بل بالأحرى استخلاص الدروس المستفادة حول استغلال الفرص ومواجهة التحديات عند ظهورها، بهدف تطوير صياغة استراتيجية أمن قومي فاعلة كما يتضح تجاوز استراتيجيات الأمن القومي العراقية لمفهوم حصرها بالقوة العسكرية، إذ تناولت المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتقنية أيضاً، إلا أنها واجهت تقصيراً في تطبيق منهجيات دراسات المستقبل وتوظيف التوقعات الاستراتيجية، ومن هنا، نرى أهمية الاستعانة بمراكز الأبحاث المتخصصة في دراسات المستقبل، والاستماع إلى آراء المواطنين.

بناءً على ذلك، يتعين على العراق تطوير وصياغة استراتيجية أمن قومي شاملة ومستدامة، تستهدف توظيف نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف، وبذلك، نسهم في بناء منظومة أمنية متكاملة ومتناغمة مع البيئة الداخلية والخارجية التي تعمل فيها وهو ما سنحاول في المبحث القادم تناوله.

الهوامش

(1) J. H. Holland, Emergence: from chaos to order, Reading, Mass.: Addison-Wesley, USA, 1999. p119.

(2) Simon Davies, Strategic Futures Thinking, Defense Evaluation and Research Agency, UK, 2001, p 67.

(3) Bell, W, A community of futurists and the state of the futures field, Futurist, Vol 18 No 1, May-June, 1993, p173

(4) Simon Davies, Ben Bolland, Kirsty Fisk, Mike Purvis, Strategic Futures Thinking: meta-analysis of published material on Drivers and Trends, Defense Evaluation and Research Agency DERA, UK Ministry of Defense, report No CR00979, p 40.

(5) Raymond Cohen, threat perception in international crisis, Wisconsin university press, U.S.A, 1979, p9-p10.

(٦) دينا محمد جبر وابتسام حاتم علوان ،الإستراتيجية الشاملة للأمن القومي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ (رؤية لمبادئ العمل اللازمة وآليات التفعيل)، المجلة السياسية والدولية ، العدد ٢٣ ، كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية ،٢٠١٣ ، ص ٧٣ .

(٧) النص من كلمة رئيس الوزراء العراقي الاسبق (٢٠٠٦ – ٢٠١٤) م نوري كامل المالكي في تقديمه لإستراتيجية الأمن القومي العراقي ٢٠٠٧ – ٢٠١٠ ، ملحق (١) .

(٨) مقابلة شخصية مع السيد نوري كامل المالكي رئيس الوزراء العراقي الاسبق ، بتاريخ ٢٠٢٤/٢/١٢.

(٩) مستشارية الامن القومي ، استراتيجية الامن القومي العراقي ٢٠٠٧ – ٢٠١٠ (العراق أولا) ، ٢٠٠٧ ، ص ١ ، ملحق (١) .

(١٠) مستشارية الامن القومي، استراتيجية الامن القومي العراقي ٢٠٠٧ – ٢٠١٠ (العراق أولا)، مصدر سبق ذكره، ص ٥– ص ٦ ، ملحق (١) .

(١١) مستشارية الامن القومي ، استراتيجية الامن القومي العراقي ٢٠٠٧ – ٢٠١٠ (العراق أولا) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦– ص ٨ ، ملحق (١) .

(١٢) المصدر نفسه ، ص٩– ص١١ ، ملحق (١) .

(١٣) مستشارية الامن القومي ، استراتيجية الامن القومي العراقي ٢٠٠٧ – ٢٠١٠ (العراق أولا) ، مصدر سبق ذكره ، ص١١– ص٢٩ ، ملحق (١) .

(١٤) المصدر نفسه ، ص١٥ ، ملحق (١) .

(١٥) مستشارية الامن القومي ، استراتيجية الامن القومي العراقي ٢٠٠٧ – ٢٠١٠ (العراق أولا) ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦– ص١٩ ، ملحق (١) .

(١٦) مستشارية الامن القومي ، استراتيجية الامن القومي العراقي ٢٠٠٧ – ٢٠١٠ (العراق أولا) ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠– ص٢٧ ، ملحق (١) .

(١٧) مستشارية الامن القومي ، استراتيجية الامن القومي العراقي ٢٠٠٧ – ٢٠١٠ (العراق أولا) ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٨– ص٢٩ ، ملحق (١) .

(١٨) مستشارية الامن القومي، استراتيجية الامن الوطني، ٢٠١٤ ، ص ١– ص ٦، ملحق (٢) .

(١٩) مستشارية الامن القومي ، استراتيجية الامن الوطني ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠– ص ١٦ ، ملحق (٢) .

(٢٠) مستشارية الامن القومي ، استراتيجية الامن الوطني ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧– ص ٢٢ ، ملحق (٢) .

(٢١) المصدر نفسه ، ص ٢٣– ص ٣٢ ، ملحق (٢) .

(٢٢) مقابلة شخصية مع السيد قاسم الاعرجي مستشار الامن القومي ، بتاريخ ٢٠٢٤/١/٢٤.

(٢٣) مجلس النواب العراقي ، دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ ، ط ٥ ، ٢٠١١ ، ص٥٥ .

(٢٤) Barry R. Posen, The Sources of Military Doctrine: France,Germany, and Britain Between the World Wars, Cornell University Press,USA , 1986, P 13.

(٢٥) للمزيد ينظر الى المدخل الثاني (المخاطر والتهديدات على الامن الوطني) من استراتيجية الامن الوطني ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧ ، ملحق (٢) .